الجدار القاتل وآثاره السلبية على الشعب الفلسطيني "دراسة في إطار القانون الدولي العام"

د.موسى الدويك
الأستاذ المشارك في القانون الدولي
رئيس قسم القانون العام
وعميد كلية الحقوق في جامعة القدس (سابقاً)

العدد الأول – الجزء الثانى

السنة السادسة والخمسون ـ يناير ٢٠١٤

المقدمة وخطة الدراسة

على الرغم من مضي أكثر من عقد من الزمن على شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار القاتل على أراضي الضفة الغربية المحتلة، إلا أن آثاره السلبية على الوطن، والمواطن الفلسطيني لازالت تتفاقم يوما بعد يوم، مما يصعب معه الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت، ولا زالت تلحق، بالمواطن، والاقتصاد الوطني الفلسطيني .

ومع ذلك، فسوف نحاول من خلال هذه الدراسة ان نسلط الضوء على الآثار الكارثية لهذا الجدار من الناحية الاقتصادية، مما قد يساعد بإعداد ملف قانوني، واقتصادي يضع مؤشرات لحجم التعويض عن الأضرار التي تسبب بها الجدار القاتل للمواطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية العتيده (المعترف بها حديثا بأغلبيه ساحقه من الدول أعضاء المجتمع الدولي)، لكي يكون جاهزا عند البدء بمفاوضات الحل النهائي للقضيه الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي.

وبما انني قد تناولت بالدراسه والبحث في بحث سابق لي (وهو قيد التحكيم والنشر) الآثار السلبية للجدار القاتل على الجوانب الاجتماعية النفسية، الصحية، التعليمية، الحضارية للشعب الفلسطيني، لذا سوف أتناول في هذه الدراسة، الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد، والمياه، والبيئة الفلسطينية، بالإضافة لما ألحقه من أضرار بالسياحة الفلسطينية، وما يشكله أيضاً من انتهاك لحق المواطنين الفلسطينيين في ممارسة حريتهم الطبيعية في العبادة.

بناء على ما سبق فسوف أقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين يحتوي كل منها على مطلبين، وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول :الآثار السلبية للجدار القاتل على المواطنين الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني

المطلب الأول:أثره السلبي على بعض الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: أثره على النشاط الصناعي والتجاري

ثانياً:أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية

المطلب الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين

أولاً: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.

ثانياً: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسيين.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للجدار القاتل على المياه، والبيئة، والسياحة الفلسطينية وحرية العبادة.

المطلب الأول : آثاره السلبية على المياه والبيئة الفلسطينية.

المطلب الثاني : آثاره السلبية على السياحة الفلسطينية وحريه العبادة.

خاتمة، وتوصيات.

"ملخص الدراسة"

لقد دأبت إسرائيل، منذ قيامها، وحتى يومنا هذا، على استخدام أبشع الوسائل والأساليب المخالفة للقانون الدولي، لترهيب الشعب الفلسطيني، ودفعه لترك أراضيه، لكي تجسد على ارض الواقع، المبدأ الذي رفعته الحركة الصهيونية منذ البداية "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض" فارتكبت الكثير من المذابح، وصادرت الأراضي وزرعتها بالمستعمرات والمستعمرين، وكان من بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الغاية السابقة، الشروع ومنذ عام ٢٠٠٢، بإقامة جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي كان له آثاراً كارثية سلبية على المواطن، والشعب الفلسطيني، في المجالات كافه، وبخاصة الاقتصادية منها، كما اثر بصوره واضحة على المياه الفلسطينية، وألحق أضراراً بالغه بالبيئة الفلسطينية، عدا عن آثاره المدمرة على السياحة، والتي تشكل مصدراً أساسياً لدخل المواطن الفلسطيني، وبخاصة في المدن التاريخية، كالقدس وبيت لحم، وأريحا.

ولتفصيل كل ما سبق قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وعده مطالب وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول :الآثار السلبية للجدار القاتل على المواطنين الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني

المطلب الأول:أثره السلبي على بعض الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: أثره على النشاط الصناعي والتجاري.

ثانياً:أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية

المطلب الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين

أولاً: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.

ثانياً: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسيين.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للجدار القاتل على المياه، والبيئة، والسياحة الفلسطينية وحرية العبادة.

المطلب الأول : آثاره السلبية على المياه والبيئة الفلسطينية.

المطلب الثاني : آثاره السلبية على السياحة الفلسطينية وحريه العبادة.

خاتمة، وتوصيات.

"المبحث الأول"
"الآثار السلبية للجدار القاتل، على الاقتصاد، والمواطنين الفلسطينيين"

"المطلب الأول"
"آثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني

ترك الجدار القاتل، ولم يزل، آثاراً مدمرة على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، الكلي والجزئي على حد سواء، وذلك على النحو التالي:_

أولاً:أثره على المجالين الصناعي والتجاري:-

لقد ظهر أثره السلبي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني الكلي، من خلال تأثيره على المنشآت الاقتصادية، والصناعية الفلسطينية، وكذلك الموارد الاقتصادية والإنتاجية للشعب الفلسطيني، فالجدار، حرم، ويحرم كثيرا من المنشآت من إمكانية التطور والاستمرار، بحيث أنه يمنع، أو يجعل من وصول الموارد إلى تلك المنشآت غاية في الصعوبة، ويقف عائقا أمام إمكانية تحرك هذه المصانع، والمنشآت بحريه، من أجل تسويق منتجاتها، وتوريدها إلى كامل الأراضي الفلسطينية، نظرا لأن القدرة على الاتجار بالخدمات والسلع الفلسطينية، أو البحث عن وظائف في السوق الفلسطينية، مسألة لا يمكن التنبؤ بها، كما أنها ستصبح مكلفه جدا، نظرا لحرمان المواطنين الفلسطينيين أو السلع الفلسطينية من الحرية غير المقيدة،[i]فقد كانت الأسواق المحلية الفلسطينية قبل

[i] لقد آثرت أن أطلق عليه في هذا البحث مصطلح (الجدار القاتل) نظراً لما يمثله هذا الجدار من رغبة صهيونية دفينة لقتل وإبادة كل ما هو فلسطيني، من شجر وحجر وبشر، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية، وكذلك وسائل إعلامها قد استخدموا عدة مسميات لهذا الجدار منها (السياج، الجدار الأمني، جدار الفصل، وغيرها)، ولكن هذه المسميات تعتمد على التضليل، لأن الهدف الرئيس من بناء الجدار هو سلب أكبر قدر من مساحة أراضي الضفة الغربية، وضم ما تم تشييده بصورة غير مشروعة من مستوطنات عليها إلى إسرائيل، فقد جاء في دراسة عن الجدار صدرت عام ٢٠٠٥، ان ٥٦ مستوطنة إسرائيلية، وما نسبته (٦٥%) من مستوطني الضفة الغربية، بدون المستوطنات المقامة في القدس الشرقية، سوف يكونون في الجزء الشرقي من الجدار.أنظر:

بناء الجدار تعتمد اعتمادا كبيراً على المستهلكين الإسرائيليين، وبخاصة في المناطق الشمالية من الضفة الغربية، حيث يقبل الإسرائيليون على شراء السلع والخدمات الرخيصة من تلك المناطق، والتي جعل بناء المرحلة الاولى من الجدار من هذه المسألة مستحيلة[1]، كما أن أسلوب استخدام النقل (من مؤخرة شاحنة إلى أخرى) جعل من نقل السلع بين المناطق الواقعة خارج الجدار، وتلك الواقعة داخله، مكلفة ومرهقة[2].

إضافة إلى ما سبق، سيؤدي الجدار القاتل إلى تعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية أيضا بأقل التكاليف، وبالتالي ستصبح السوق الفلسطينية (كما حدث في حقبة ما بعد عام ١٩٦٧) رهينة للأسواق الإسرائيلية المنافسة، وستزداد قدرة الصادرات الإسرائيلية على التنافس عن قدرة السلع الفلسطينية، كما سيصبح استيراد السلع الأجنبية، محصورا بين الإسرائيليين مما سيجعل من خيار الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل، وتنويع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية

Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory "protection of private property under international humanitarian and human rights law, published by Wolf Legal publishers, 2005. P7,

[1] تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، ٢٠٠٣، ص٤٢.

[1]The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, A follow-up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group "HEPG" And the Local Aid Coordination Committee "LACC" Update No.3, November 30, 2003, p10.

وقد جاء في دراسة أجرتها وزارة الاقتصاد الفلسطيني عام ٢٠٠٣ بأن نسبة المبيعات الموجهة للمواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في القطاع التجاري والصناعي قد انخفضت من ٥٠% إلى ١٧% فقط، مما أدى إلى انخفاض في القوة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين بنسبة ٥٢%. أنظر:

الحوراني، عبدالله، أثر الجدار العنصري التوسعي على المواطنين الفلسطينيين، ص٧.

[2]Muller, AndreasTh, A wall on the green line? Israel's wall project under scrutiny, 3rd, updated and prevised edition, a publication of the alternatives center, May 2006,p67. The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, op. cit, p11.

في المستقبل، أمراً صعباً[1]، وهو ما يظهر الرغبة الإسرائيلية الحقيقية من بناء الجدار القاتل، وهو ضم أكبر نسبة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.[2]

وفي دراسة عن الأثر الاقتصادي السلبي للجدار القاتل، أجرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في وقت مبكر، تبين منها أن الجدار القاتل يهدد نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يؤدي إلى تدمير نحو ٢٠٠ منشأة تجارية، وصناعية، وتسريح ٤٦% من العمال، بالإضافة إلى أن ٤٩% من المنشآت التجارية والصناعية القائمة في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية تفكر، ولديها النية بالإغلاق، والتوقف عن العمل في ظل استمرار بناء الجدار، وتشكل هذه المنشآت ما نسبته ١٢.٦% من مجموع المنشآت التجارية والصناعية في المنطقة.[3]

كما أدى بناء الجدار القاتل إلى عزل كثير من المنشآت الصناعية داخله، (أي ما بين الجدار، والخط الأخضر)، وقد بلغ عددها ٧٥٠ منشأة، منها ٤٣٠ منشأة في محافظة طولكرم لوحدها، وأشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في مطلع آب من عام ٢٠٠٤، أن مجموع المنشآت الاقتصادية التي هدمت، بلغ ٥٧٣ منشأة، منها ٥٥١ منشأة، تهدمت بشكل كلي، كما أن (٩٦٠) منشأة تم إغلاقها، منها (٩٥٢) أغلقت بشكل نهائي،[4]وقد بلغ عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها منذ البدء في بناء الجدار القاتل عام ٢٠٠٢ وحتى

---

[1] محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ومرافعة شفوية، ٢٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٤، ص١٠٤.

[2]Azarov, Velentina, Al-Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law , 2011, p14.

وتاكيداً لما سبق من أن الهدف الرئيس لبناء الجدار القاتل هو ضم أكبر مساحة أرض ممكنة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، ما جاء في دراسة حديثة، صادرة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، في الأراضي المحتلة (بتسليم) بأنه سيترتب على اكتمال بناء الجدار القاتل ضم ٩.٥% من مساحة الضفة الغربية، ومقام عليها ٦٠ مستوطنة إسرائيلية إلى إسرائيل. أنظر:-

The separation Barrier (1), Bitselem, May 6, 2010, p2

[3] الموقع الالكتروني محور الرياض: www.alriyadh.com

[4]عبد ربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي، وفاق، ط١، تشرين ثاني، ٢٠٠٤ ص١١٢.

عام ٢٠٠٦ (١٧٠٢) منشأة تقع في شمال الضفة الغربية المحتلة، (٢٤٥) منها تقع في وسط الضفة الغربية، و (١٢٧) منشأة تقع في جنوب الضفة الغربية المحتلة[١]، وخلصت بعض المصادر بأن أثر سياسة الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني ستؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية بنسبة ٣٠%، في حالة استمرار منع إسرائيل دخول المواد الخام اللازمة للصناعة الفلسطينية.[٢]

ثانياً: أثره على الزراعة، والعمال الفلسطينيين:

لم يقتصر الأثر السلبي للجدار القاتل على المجالين الصناعي والتجاري في الاقتصاد الفلسطيني بل امتد ليطال عماد الاقتصاد الفلسطيني، وهي الزراعة، حيث أدى بنائه، ولم يزل إلى تدمير القطاع الزراعي الفلسطيني، وذلك من خلال تدمير، ومصادرة عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة[٣]، بالإضافة إلى إصدار الحكومة الإسرائيلية، وفي وقت مبكر من الشروع في بناء الجدار القاتل، أربعة أوامر عسكرية بتاريخ ٢ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٣، تعلن فيها بأن الأراضي الفلسطينية الواقعة بين الجدار، والخط الأخضر، هي منطقة مغلقة، ووضعت (نظام التصاريح) من أجل الدخول إليها، وهو نظام مرهق للمواطنين الذين يعيشون في تلك المنطقة،

---

[١] مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف ٢٠٠٦، ص٢١.

[٢] د. كامل،ابراهيم يوسف. جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! الناشر باحث للدراسات، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص٢١٦، وقد أشارت دراسة صدرت عام ٢٠٠٦ بأن سعر صندوق البندورة الذي يزن ١٥ كلغم قد انخفض في عام ٢٠٠٤ من ٣.٥ دولار إلى أقل من نصف دولار أمريكي، كما انخفض سعر الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون من خمس دولارات إلى دولارين فقط. أنظر:

Dolphin, Ray. The west bank wall (unmaking Palestine), Pluto press, London Ann Arbor, M, 2006, p94.

[٣] جاء في دراسة نشرت في صيف عام ٢٠٠٦ في مجلة الإنساني التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن بناء الجدار أدى حتى ذلك التاريخ إلى مصادرة (١٦٥.٠٠٠) دونم من أخصب الأراضي الزراعية، المزروعة بأكثر من (٧٠١.٠٠٠) شجرة مثمرة من الزيتون، والحمضيات، وغيرها من الأشجار المثمرة، كما أدى الجدار إلى إقتلاع حوالي (١٠٠.٠٠٠) شجرة زيتون، وتجريف (٢٣٠.٠٠٠) دونم من الأراضي الزراعية، إضافة إلى عزل (٢٣٨.٣٥٠) دونم، كما أدى أيضاً إلى فصل المزارعين من ٧١ قرية فلسطينية عن أراضيهم الواقعة خلف الجدار، مما تسبب في حرمان آلاف الأسر الفلسطينية من مصدر دخلها، ورزقها الأساسي. أنظر مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف ٢٠٠٦، ص٢٠.

والعمال الذين يدخلون إليها، وأعلنت بأن هذه التصاريح، لا تشكل إثباتاً لملكية الأراضي الواقعة خلف الجدار[١]، كما يقع على عاتق المالك الفلسطيني إثبات إقامته الدائمة في تلك المنطقة ليتمكن من الحصول على التصريح.

وبما أن ملّاك الأراضي الزراعية الواقعة في المنطقة المغلقة يعتمدون على العمال لمساعدتهم في زراعتها، وجني محصولها، والذين هم عادة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، فغالبا ما ترفض طلباتهم في الحصول على التصاريح، وتعطى فقط إلى ملّاك تلك الأراضي[٢]، الذين لا يتمكنون وحدهم من استغلالها، مما نجم عنه مزيد من الصعوبات الاقتصادية لهم، وتسبّب بزيادة نسبة البطالة للعمال الفلسطينيين، مما أدى ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٣]، لا سيما في المحافظات الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، التي يقع فيها نحو ٤٠% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث يحرم الجدار القاتل المواطنين من جزء من مصادر رزقهم من خلال مصادرته للأراضي الزراعية الخصبة، وحتى بالنسبة للأراضي التي تنجو من عملية المصادرة، فقد وضعت إسرائيل عقبات عديدة من أجل الحصول على تصاريح للدخول إليها، متذرعة بأسباب واهية.[٤]

---

[١] ومن الوسائل التي اتبعتها اسرائيل للتحايل على القانون والحيلولة دون إمكانية زراعة الأرض الواقعة خلف الجدار، تمهيداً لمصادرتها مستقبلاً، بأن تصدر التصريح بإسم ابن صاحب الأرض أو بإسم المورث الميت (استغلالاً لكون السجل العقاري قد لا يحمل أسماء الورثة) وعدم صدوره بإسم الأب، أو بإسم الوارث الحي، الذي يستطيع دخول الأرض وزراعتها، وبذلك تبقى الأرض من دون زراعة أو محصول. أنظر:
د.القاسم،أنيسمصطفى،جدار الكارثة،بحثمنشورفيكتابالجدار العازلالاسرائيلي،فتوىمحكمةالعدلالد ولية "دراساتونصوص،الناشرمركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ص٩٢.

[٢] ومع ذلك لا تقوم بمنحها لملاك تلك الأراضي، إذا كانت الجهات الأمنية الإسرائيلية تعتقد بأنهم يشكلون خطورة على الأمن الإسرائيلي، و/أو سبق أن أدين أياً منهم بتهم امنية. انظر:
Muller, AndreasTh, A wall on the green line? Op.cit, pp63-64.

[٣] محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص٨٦.

[4]Dolphin, Ray. The west bank wall, op. cit, p94.

وقد أثر نظام التصاريح هذا، بشكل حاد أيضا على انتقال العمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر، حيث أصبحت إسرائيل تتحكم بعدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول، وبما يحقق مصلحتها فقط، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني[1]، كما أدى إلى التهجير البطيء، والقسري للمواطن الفلسطيني إلى داخل الوطن، وخارجه نتيجة لفقده لأرضه، وعمله، وسكنه[2]، وبخاصة أن معدل الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطيني المحتلة يبلغ ٢.٥-٣% سنوياً[3] .

لذلك فقد ذهب خبير القانون الدولي الفلسطيني، وعضو هيئة الدفاع القانوني الفلسطيني أمام محكمة العدل الدولية الأستاذ الدكتور أنيس مصطفى القاسم إلى اعتبار ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي وتدمير ما عليها من مزروعات هو "بمثابة جريمة إبادة للجنس البشري أو على الأقل الشروع فيها، اذ لا يشترط في الإبادة أن تكون آنية، كما لا يشترط في السم أن يقتل في الحال، وإنما يكفي أن يؤدي إلى ذلك في سياسة متعمدة، وخطوات تنفيذية

---

[1] Muller, Andreas Th, A wall on the green line? Op.cit, p69.

[٢] وتعتبر أعمال التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين المترتبة على مصادرة أراضيهم الزراعية، والامتناع عن منحهم التصاريح لزراعة المتبقي منها بمثابة جرائم جسيمة، وانتهاك واضح للمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمادة ٤/٨٥ من اللحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م.

انظر في مدى انطباق عناصر الجرائم الجسيمة على أفعال المصادرة الإسرائيلية في كتاب:
Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op. cit,, pp 47-50.

[٣] مجلة الإنساني، مرجع سابق، ص٢١، وقد قدّر البنك الدولي أثر الجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الأولى من بنائه بأن ما لا يقل عن ٦٠% من المواطنين الفلسطينيين، يعيشون دون مستوى خط الفقر، وان نسبة البطالة قد بلغت ٥٣% من القوى العاملة، كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار القاتل، مدمرة، وبلغت حد أزمة إنسانية خانقة، وهذا ما جاء في تقرير بعثة المبعوثة الشخصية للامين العام للأمم المتحدة كاترين برتيني. أنظر:
محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص٧٠-٧١.

توصل إلى ذلك، وهي الإغلاق، والقيود الصارمة على التحرك والتنقل، وتدمير مصادر الرزق، والتحكم في الماء"[1].

"المطلب الثاني"

"الأثر السلبي للجدار القاتل على المواطن الفلسطيني"

سوف أتحدث في هذا المطلب أولا عن الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية المحتلة، ثم أتحدث عن آثاره على المواطنين المقدسيين.

أولاً: الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية

بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي ألحقها بناء الجدار القاتل، بالاقتصاد الوطني الفلسطيني برمته، وبخاصة في الضفة الغربية المحتلة، فقد طالت آثاره، كافه جوانب حياة المواطنين الفلسطينيين أنفسهم، وقد يكون إعاقته لحرية الحركة لهم من أخطر هذه الآثار، ذلك لأنها قد أثرت على الحقوق الأخرى كافة[2]، من حقهم في فلاحة أرضهم، وحقهم في العمل، وحقهم في دخول عاصمتهم (مدينة القدس)، عدا عن الأضرار المادية الأخرى التي لحقت بهم وبممتلكاتهم، وذلك على النحو التالي:-

(أ) آثاره على المزارعين: يعتبر المزارعين الفلسطينيين من أكثر فئات المجتمع الفلسطيني تضررا من بناء الجدار، ذلك لان الأسر الفلسطينية تعتمد في دخلها على المصادر المحلية، وبخاصة الزراعة وتشير بعض الدراسات المتعلقة بالجدار القاتل أن (٤٧.٦%) من الأسر الفلسطينية قد فقدت مصدر دخلها المحلي، بسبب بناء الجدار القاتل، وكان التباين في هذا المجال ملحوظا بين مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة.[3]

---

[1] د. القاسم،أنيسمصطفى،جدارالكارثة، مرجع سابق، ص٩١.

[2] Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op. cit, p9.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر بها جدار الفصل العنصري، تموز، ٢٠٠٤، لذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة المتعلق ببرنامج الغذاء العالمي أن ٥٥% من منطقة جنين تحديداً سيتضررون من بناء الجدار، كما أن بعض القرى بالقرب من الجدار مثل قرية زيتا التي كانت تزود القرى والمحافظات الفلسطينية الأخرى بالمواد الغذائية الزراعية، أصبح يعتمد ثلثي سكانها على المساعدات. أنظر:

Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, ed by Sorkin Michael, Puplished by The New press, New York, 2005, p113.

ولعل السبب الرئيس لفقدان الدخل، هو اعتماد معظم الأسر الفلسطينية المتضررة على الأراضي الزراعية التي تم اقتلاع ما بها من أشجار مثمرة كانت تشكل مصدر دخلها المحلي،[1]يضاف إلى ذلك، أن الجزء المتبقي من أراضي المزارعين التي نجت من عمليات المصادرة فقد حالت السلطات الإسرائيلية دون زراعتها، واستثمارها، وذلك من خلال منعها للمزارعين وأسرهم، وأدواتهم الزراعية من دخولها بحرية، مما أثر على دخلهم بصورة ضارة، وعمل على تحويل كثيرين منهم، من أسر منتجة إلى أسر تعتمد على الإغاثة والمساعدات[2]، فمحافظات جنين وقلقيلية وطول كرم أنتجت عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من المنتجات الزراعية، أي ما يعادل ٤٥%من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية جميعها، ولكن بعد بناء الجدار وما رافقه من قيود وعراقيل، فإنها لم تتمكن من إنتاج ما كانت تنتجه، وستنضم هي وغيرها من المدن والمحافظات الفلسطينية التي كانت تعتمد عليها الضفة الغربية في الغذاء إلى قائمة من يحتاجون إلى المساعدات الغذائية.[3]

ومن أجل إضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، تعرض وزارة الدفاع الإسرائيلية على ملّاك الأراضي مبالغ معينة على سبيل التعويض، غير أنها مبالغ تافهة، ولا تناسب إطلاقا مع القيمة السوقية لهذه الأراضي[4]، علما بأن المواطنين الفلسطينيين، وبتشجيع من السلطة الوطنية الفلسطينية، يرفضون بشدة قبول مبدأ التعويض، لمساسه بكرامتهم ووطنيتهم .

---

[1] ففي المرحلة الأولى فقط من إقامة الجدار القاتل، تم إصدار ٢٨٠ أمر هدم، كما تم تجريف ٢١ الف دونم من الأراضي الزراعية، أنظر بارات، كلودي، تحليل قانون للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (٣٧)، كانون الأول، ٢٠٠٤، ص٤٣.

[2]Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op. cit, p9.

ومن اجل التغلب على الضائقة الاقتصادية عملت كثير من الأسر الفلسطينية على القيام بعدة إجراءات للتكيف مع الواقع الجديد منها، مضاعفة الانتاج من خلال محاولة استغلال أكبر ما يمكن استغلاله من الأراضي المتبقية بما فيها الحدائق المنزلية.

أنظر كتاب إيلين، جدار الفصل العنصري و العائلة الفلسطينية، أليات التكيف والمواجهة، ص٢.

[3] د. القاسم،أنيسمصطفى،جدارالكارثة، مرجع سابق، ص٩٣-٩٤.

[4]Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op. cit, p11.

(ب) آثاره على العمال:- يشكل العمل داخل إسرائيل مصدر دخل مهم لكثيرٍ من الأسر الفلسطينية، وبخاصة في المناطق الحدودية، حيث تبين أن كثيراً من هذه الأسر انقطعت عن العمل في إسرائيل بسبب بناء الجدار القاتل، وبخاصة العمل غير المنظم، وبدون تصاريح عمل[١]، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات إن محافظة جنين، كانت الأكثر تأثراً بالانقطاع عن العمل في إسرائيل، يليها محافظات بيت لحم، وسلفيت، وقلقيلية، ورام الله، وأخيرا أريحا، نظرا لعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل بديله، وكافية لاستيعاب العاطلين عن العمل.[٢]

كما أصبح الفلسطينيون يواجهون صعوبة اكبر في الوصول إلى سوق الوظائف الموجودة الآن خارج الجدار، نظرا لحاجتهم إلى تصاريح مسبقة من سلطات الاحتلال للدخول إلى المناطق المغلقة، أو الخروج منها لذا فقد قام على الأقل ٢٣.٦% من الذين يعيشون غربي الجدار ولا يوجد في الأسرة سوى فرد واحد مستخدم بتغيير عملهم كليا(النشاط، ومكان العمل) مقارنة بنسبة ٢١.٧% من الذين يعيشون شرقي الجدار.[٣]

وقد نجم عن إقامة الجدار عدة آثار سلبية أخرى منها، تعرض عدد كبير منهم للاستغناء عن خدماتهم نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل،[٤] وبالتالي لجوء إسرائيل إلى الاستعانة بعمال أجانب ليحلو مكانهم، كما الحق الجدار الضرر أيضا بالسلطة الوطنية الفلسطينية، نظرا لخسارتها لجزء من مواردها المرتبطة

---

[١] حيث كان يعمل داخل إسرائيل حوالي ١٢٥ الف عامل، منهم ٤٠ ألف يعملون بتصاريح والباقي بدون تصاريح، وبسبب الجدار القاتل، وما تبعه من سياسة الإغلاق فقد منعوا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، مما أسهم في زيادة معدلات البطالة الحالية، والتي وصلت في الضفة الغربية المحتلة إلى أكثر من ٣٥%، وسوف ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير في حالة اكتمال بناء الجدار القاتل، انظر د. كامل، يوسف، جدار الضم والفصل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧.

[٢] أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد ٣، نيسان، ٢٠٠٤، ص٢٦٩.

[٣] محكمة العدل الدولية، إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٤] فقد بلغ عدد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أم لا) في المناطق التي يمر بها الجدار القاتل، ٣٤ ألف شخص خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٣ فقط، أنظر:

د. كامل،ابراهيم يوسف. جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! مرجع سابق، ص٢١٨.

بفترات اشتغال العمال، وما يستحقونه من مداخيل عن أعمالهم في إسرائيل، مما أدى إلى تناقص حصيلة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.[١]

(ج) الحرمان من دخول مدينة القدس :- حيث أدى بناء الجدار القاتل إلى تقيّيد حرية مواطني الضفة الغربية في دخول المدينة المقدسة، حيث أقامت السلطات الإسرائيلية ١٢ نقطة عبورية تربط الضفة الغربية المحتلة بمدينة القدس، ويسمح لحاملي التصاريح من مواطني الضفة الغربية بالدخول إليها باستخدام أربع نقاط منها فقط[٢].

وتشبه هذه النقاط الأربع المعابر الحدودية، ويخضع مواطني الضفة الغربية الداخلين منها إلى تدقيق امني معقد.[٣]

وقد عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة بعضها عن البعض الاخر من جهة، وعن باقي مدن ومحافظات الضفة الغربية من جهة أخرى، بحيث عزلت البلدة القديمة، مع مجموعه من الأحياء المحيطة بها عن أي امتداد وتواصل مع الأراضي المحتلة، كما فصل الجدار القاتل الأحياء، والضواحي الشرقية للمحافظة عن المدينة وأحيط بحواجز ونقاط تفتيش من كل الجهات، كما انقطع التواصل مع القرى والبلدات في الشمال، والشمال الغربي من المحافظة، مما حال دون دخول المواطنين إلى المدينة، إلا

---

[١] المرجع السابق، ص٢١٧.

[٢] ويمكن لمواطني الضفة الغربية أن يتقدموا بطلب هذه التصاريح، إما بأنفسهم، أو عبر مؤسسة معينة (مستشفى، مدرسة...) وغالباً يقوم ضباط الارتباط الفلسطيني بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي نيابة عن الأفراد، علماً بأن عملية تقديم الطلب صعبة، ومذلة، ومستهلكة للوقت، وتواجه غالباً بالرفض، بحجج أمنية، ولا تقوم السلطات الإسرائيلية بشرح أسباب الرفض، مع إعطاء مقدم الطلب فرصة اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، مما يعتبر أمراً مكلفاً، ويستهلك وقتاً طويلاً. أنظر:

The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, East Jerusalem, U.N office for the coordination of Humanitarian Affairs, (OCHA), occupied Palestinian Territory, January 2008, update No. 7, 2nd edition, p12.

[3] Ibid, p12

بعد الحصول على التصاريح اللازمة، مما زاد من معاناة المواطنين في المحافظة.[1]

كذلك فقد ترك الجدار القاتل تأثيرات سلبية على العائلات والأسر الفلسطينية على جانبي الجدار، حيث لم يراع مساره، الذي أعدته وصادقت عليه الحكومة الإسرائيلية في مطلع عام ٢٠٠٢، التشابك الجغرافي، وعلاقة المجتمع الواحد لسكان المحافظة[2]، متجاوزاً بذلك كل المواثيق والمبادئ الإنسانية، والقرارات الدولية المتعلقة بالوضع السياسي للمدينة، حيث حرم أكثر من ٢٠٠ ألف من سكان ضواحي المدينة من دخولها، (عدا عن باقي مواطني الضفة الغربية المحتلة) وحصرت أحياء بكاملها على جانبي الجدار لتشكل معازل منفصلة عن أي امتداد وتواصل فيما بينها[3].

(د) الفقر، والأضرار المادية والمعنوية الأخرى: قد يكون الفقر من أبرز الآثار السلبية التي ألحقها بناء الجدار القاتل بمواطني الضفة الغربية، بكافه شرائحهم من مزارعين، وتجار،[4] وموظفين وغيرهم، مما ولد لديهم الشعور بالإحباط، إلا أن ذلك أدى إلى ابتداع الأسر الفلسطينية لعدة وسائل تمكنها من التغلب على ظروفها الصعبة ومنها التوفير في استخدام الكهرباء والماء،

---

[1] عدا المعاناة الناجمة عن تقييد دخول مواطني الضفة الغربية للمدينة المقدسة للعلاج أو الدراسة أو العبادة وغيرها، فقد اتسمت اجراءات اجتياز الحواجز ممن حصلوا على التصاريح بالمعاناة والتأخير، حيث يتوجب على حامل التصريح الذي يدخل الحاجز أن يسير من خلال ممر أسمنتي محاط بسياج معدني، ليمر عبر خمس بوابات دوارة، وتمر ممتلكاته الشخصية عبر آلة مسح ألكتروني، ولا يمكن لأكثر من شخص واحد أن يمر عبر البوابات الكهربائية، مما يتسبب بتأخير قد يصل إلى ساعة أو ساعتين خلال أوج ساعات السفر والتنقل، أنظر:

The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, op. cit, p12.

[2] أخبار الوطن، www.egyptiaongreans.com

[3] فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www.falasteen.com

[4] حيث أن التجار والقطاع الخاص والذي عانى كثيراً خلال فترة الانتفاضتين الأولى والثانية، فقد أصبحت معاناته أكبر بعد الشروع في بناء الجدار القاتل، وبخاصة في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، وأقرب مثال على ذلك ما حصل في قرية (نزلة عيسى) حيث تم هدم ٢٧ محلاً تجارياً في سوق البلدة نتيجة لأعمال بناء الجدار، أنظر:

Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p118.

والتوفير في النفقات، فقد أدى ذلك إلى التغيير في بعض العادات الاجتماعية، من خلال الاختصار في النفقات المترتبة على الزيارات والمناسبات الاجتماعية بما في ذلك نفقات التعليم، حيث عمدت بعض الأسر، وبخاصة في منطقة الجنوب، إلى تأخير دخول أبنائهم للمدارس لمدة سنة/ للعمل على توفير مصروف سنه دراسية كاملة[١].

ولكن رغم كل الوسائل السابقة فقد ساهمت المرأة الفلسطينية المناضلة في مواجهة الفقر الناجم عن الجدار القاتل، من خلال مساهمتها في الإنتاج بالقيام بأعمال إنتاجية داخل المنزل كالحياكة، والتطريز، وتغليف المواد الغذائية، بل والعمل لدى بعض المصانع الواقعة في مناطقهم السكنية، ومن لم تتمكن منهن من العمل عملت على بيع حليها وذهبها لمواجهه متطلبات الحياة.[٢]

بالإضافة إلى الفقر الذي لحق بمواطني الضفة الغربية والقدس نتيجة لبناء الجدار القاتل، فقد ألحق الجدار أضراراً مادية بهم وبممتلكاتهم، نتيجة لردة الفعل الإسرائيلية على أعمال المقاومة والاحتجاجات الاسبوعية، واليومية على بناء الجدار القاتل، من تحطيم لزجاج المنازل،[٣]وإطلاق النار على خزانات المياه، وتعمد استخدام القوات الإسرائيلية للمواد الكيماوية، والمياه العادمة، وتوجيهها للمتظاهرين وداخل المنازل،[٤]ولأسطح المنازل وخزانات المياه كما حصل وبصورة متكررة في قرية النبي صالح، حيث تم توثيق ذلك من قبل مؤسسة الحق الفلسطينية.

---

[١] كتّاب، إيلين: جدار الفصل العنصري، والعائلة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢.

[٢] المرجع السابق، نفس الصفحة

[٣] حيث تكرر ذلك مرات عديدة، وبخاصة في المنازل القريبة من مكان الاجتماع وأعمال بناء الجدار، ورغم تكرار تصليحها من قبل أصحابها، إلا أن البعض الآخر لجأ إلى تغطية الشبابيك بألواح الكرتون والقماش، أنظر:

Case Study on the Villages of Al-Nabi Saleh, Repression of non-violent protest in the occupied Palestinian territory, Al-Haq, Ramallah, 2011, p19.

[٤] Ibid, p18.

ثانياً: الأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسين:-

بعد أن انتهت حرب عام ١٩٦٧، باحتلال إسرائيل لمدينة القدس العربية، بدأت إسرائيل بخطواتها المتلاحقة لتهويد المدينة، ومحو طابعها العربي والإسلامي، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من اليسار واليمين على ذلك، فوضعت اللجنة الوزارية لشؤون القدس سياسة واضحة لإسرائيل، وهي الحفاظ على نسبة مئوية لسكان (المدينة الموحدة) من اليهود والعرب ب ٧٨% يهود مقابل ٢٢% عرب، وبناء على ذلك اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة تقوم على المزج بين الترغيب والترهيب من اجل حمل المواطنين المقدسين على تركها، مما ادى في مرحلة ما إلى هجرة، ونزوح الآلاف من سكانها[١]، وقد تزامن ذلك مع اتخاذ إسرائيل سلسلة من الإجراءات العملية لتجسيد دمج الشطرين الغربي والشرقي من المدينة المقدسة تمهيدا لضمها من ذلك مثلا إلغائها للقضاء، والإدارة العربية للمدينة، وحل مجلسها البلدي، وذلك من اجل فرض الأمر الواقع، وخلق ظروف سياسية تحول دون إعادة تقسيمها مستقبلاً.[٢]

ولإضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، فقد اقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في عام ١٩٨٠، القانون الأساس بشان القدس، عاصمة لدولة إسرائيل،[٣] والذي رفضه المجتمع الدولي، ممثلا بهيئة الأمم المتحدة وذلك بإصدار مجلس الأمن الدولي لقراره رقم ٤٧٨(١٩٨٠م).[٤]

وقد جاء القرار الإسرائيلي ببناء الجدار القاتل في أراضي الضفة الغربية، وحول مدينه القدس لكي يحقق ما لم تستطع تحقيقه الإجراءات السابقة طوال ست وأربعون عاما و وذلك من خلال سلسلة من القيود على المقدسين بما فيها

---

[١] التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ص١.

[٢] أنظر في تفصيل هذه الإجراءات في كتاب: حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، ١٩٩٠، ص٧-١٢.

[٣] والذي نصت المادة الأولى منه على أن "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل"، أنظر كتاب القوانين لسنة ١٩٨٠ (١٩٨٠/٨/٥) ص١٨٦.

[4] Monaghan , lisa and Careccia , grazia , the annexation wall , and it's accociated Regiem , second edition, Al – Haq – June 2012, p 17.

حريتهم في الحركة[1]، والسكن، والعمل، لدفعهم على مغادرة المدينة[2]، وفي مقابل هذه الإجراءات عملت على تشجيع المستوطنين على الإقامة في المدينة وضواحيها وبذلك نجد ان بناء الجدار القاتل حول المدينة جاء استكمالا، وتدعيماً للهدف الحقيقي له، وهو دفع المواطن المقدسي إلى الهجرة القسرية، وذلك لأن الحكومة الإسرائيلية اعترفت ولأول مرة في عام ٢٠٠٥ بأن ((الاعتبار في تحديد مسار الجدار ليس أمنياً فقط، وإنما يدخل في ذلك اعتبارات أخرى)).[3]

وتفصيلاً للأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسيين، فسوف أتحدث عن جانبين؛ الأول يتعلق بالجانب الاجتماعي، وحقهم في السكن والتعليم، والثاني أتناول فيه الأثر الاقتصادي السلبي.

(أ): الأثر السلبي للجدار القاتل على حق المقدسيين في السكن والتعليم:

عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة عن بعضها من جهة، ومعزولة عن باقي المحافظات والمدن الفلسطينية من جهة أخرى، حيث عزلت البلدة القديمة عن مجموعة من الأحياء المحيطة بها عن أي

---

[1] مثال ذلك بلدة (بيت حنينا) القديمة، المقدسية، والتي فصلها الجدار القاتل حول القدس، عن (بيت حنينا) الجديدة، بالطريق السريع المحاط بالسياج، الذي يربط القدس الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية في شمال غرب القدس، حيث أصبح على سكان بيت حنينا القديمة أن يسلكوا طريقاً التفافياً طويلاً، أو أن يعبروا من خلال نفق تحت الطريق السريع للوصول إلى بيت حنينا الجديدة، للتواصل مع أسرهم وأقاربهم، أنظر:
محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، هامش، ٢٣٨، ص٩٨.

[2] ولكن ما حصل على أرض الواقع مغاير تماماً للرغبة الإسرائيلية، في تفريغ المدينة من سكانها، حيث شهدت المدينة المقدسة هجرة معاكسة إلى المدينة، بلغت رجوع حوالي ٣٠٠ عائلة إلى القدس، أسبوعياً. أنظر:
مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٨.

[3] فقد اعترف (مائير شمغار) المستشار القضائي السابق لإسرائيل، بأن الجدار الذي يقام بمدينة القدس، سوف يسمح للقيّم على أملاك الغائبين، بأن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار، أنظر:
مرغليت، دان، فضيحة صنعت في القدس، صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥.

امتداد وتواصل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأحيطت المدينة بالحواجز ونقاط التفتيش من كافة الجهات، مما زاد من معاناة المواطنين الفلسطينيين جميعاً، حيث تعتبر مدينة القدس هي شريان الحياة الرئيس للقرى، والضواحي المحيطة بها في المجالات المختلفة.[١]

وقد قدّرت بعض المصادر عدد المقدسيين الذين سوف يتم عزلهم عن المدينة، ب ١٢٠.٠٠٠ مقدسي، مما دفع أعداداً كبيرة منهم للعودة إلى المدينة حفاظاً على هويتهم وحقهم في السكن فيها، مواجهين في ذلك جميع الصعاب بمفردهم، دون أن يوجد دعم حقيقي و/أو كاف من السلطة الفلسطينية[٢]، حيث عمل المقدسيون على تأهيل ما يمكن تأهيله من البيوت والمخازن داخل البلدة القديمة ليسكنوا فيها وبذلك أصبحت مدينة القدس من أكثر مدن العالم ازدحاماً، حيث تبلغ مساحة الشقة في الحي الإسلامي ٤٠م٢، وفي الحي الأرمني ٥٤م٢، وفي الحي اليهودي ٧٥م٢.[٣]

وقد أصبح الفقر من معالم المدينة، وقد جر معه مظاهر العنف والجريمة، كما أدت عودة المقدسيين بأعداد ضخمة إلى ظهور، ظاهرة البناء العشوائي في المدينة، والذي أصبح يؤثر بشكل واضح على المشهد العام والحضاري للبلدة القديمة.[٤]

كذلك فقد أثرت عودة المقدسيين من الضواحي إلى مدينة القدس على عملية التعليم في المدينة، حيث أدت هذه العودة إلى الضغط على الغرف الدراسية، والتي هي بالأصل ليست مدارس وإنما بيوت مستأجرة، نتيجة لاستيلاء بلدية القدس على المدارس الحكومية، التي كانت تابعة للحكومة الأردنية، مما شكل عبئاً على الطلبة والمدرسين معاً، وأدى أيضاً إلى تسرب الطلبة عن مقاعد الدراسة، لعدم قدرة المدارس على استيعابهم، ففي عام ٢٠٠٧، تراجعت القدرة الاستيعابية لمدارس القدس إلى أقل من ١٥% مما دفع

---

[1]Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p114

[2] Ibid, p114.

[٣] التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، مرجع سابق، ، ص١٠.

[٤] المرجع السابق، نفس الصفحة.

معظمهم إلى الالتحاق بالمدارس التي تشرف عليها المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس.[١]

وإمعاناً من قبل الحكومة الإسرائيلية في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية علم ٢٠٠٤ أنها ستعمل من خلال الجدار على تبني سياسة تهدف إلى إخراج ١٥.٠٠٠ فلسطيني من المدينة القديمة، إلى خارج الجدار، علماً بأن هذا العدد يشكل نفس عدد سكان المدينة القديمة، وقد هوجم القرار من قبل السلطة الفلسطينية ونشطاء حقوق الإنسان، الذين اعتبروه بمثابة تطهير عرقي للمدينة[٢].

ومن أجل تنفيذ هدفها السابق عملت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مكاتب للبريد، والتأمين الوطني والخدمات الأساسية التي تقدّم للمواطنين المقدسيين على حاجز قلنديا (الذي يفصل مدينة القدس عن مدينة رام الله)، مما يدفع المقدسيين لعدم دخول المدينة للحصول على هذه الخدمات، وبالتالي إفراغها من سكانها، [٣] وبذلك ستصبح القدس بعيد اكتمال الجدار الفاصل الذي يحيط بها أشبه بالعزل الانفرادي، والحضاري عن المدن والقرى التي نسجت معها عبر السنين علاقات تجارية، وثقافية واجتماعية.

(ب): الأثر الاقتصادي للجدار على المقدسيين:

يعتبر الجدار القاتل من أكثر العوامل التي أثرت على الوضع الاقتصادي لمدينة القدس، فالمراقب لمراحل إقامة هذا الجدار، يلاحظ أنه يتم بخطوات إسرائيلية مدروسة جيداً، لتحقيق جملة من الأهداف، التي تقود في النهاية إلى

[١] أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس،، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية)، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، ٢٠٠٧، ص١٨.

[2] Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p115.

[٣] جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www.minfo.gov

إخرج المدينة المقدسة من ارتباطها الطبيعي ببقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجعلها مفتوحة نحو الغرب فقط، أي نحو إسرائيل.[١]

وتشكل مساحة الأراضي التي يلتهمها الجدار القاتل من أراضي القدس، في مراحله النهائية ما مساحته حوالي ٢% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، بمساحة تقدر بأكثر من ٩٠ ألف دونم، مما سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـــ ٢١٠ آلاف مواطن فلسطيني في المدينة المقدسة وقراها، البالغ عددها ٢٣ قرية.[٢] حيث قامت وتقوم السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي، وهدم البيوت المقامة عليها، وتعمل على قلع الأشجار المثمرة، وتدمير جميع المنشآت الفلسطينية التي تعترض مسار الجدار القاتل، مما ألحق ويلحق ضرراً كبيراً بالمواطنين اقتصادياً، واجتماعياً ونفسياً.[٣]

وقد تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في المدن، بشكل سلبي من تشيّيد الجدار حولها، ودفعها للارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقليل نسبة ارتباطها بالاقتصاد الفلسطيني، [٤] مما يشير إلى تزايد انتهاء دورها "كمحور للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني"[٥]، نظراً لحرمان الجدار لمواطني الضفة الغربية ولبضائع ومنتوجات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، (وهي السلع الأرخص ثمناً من السلع الإسرائيلية) من دخول المدينة، [٦] مما أدى إلى تقليص

---

[١] جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، ٢٠٠٨، ص٦.

[٢] أمين نت. www.amin.org

[٣] أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٤، ص٥.

[4] Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p114

[٥] فعلى سبيل المثال فقد أدى الجدار إلى إغلاق ٧٣٠ منشأة تجارية في بلدة الرام وحدها من أصل ١٦٥٠ منشاة تجارية مسجلة، كما أدى إلى أن يترك المستثمرين هذه البلدة. بالإضافة إلى إغلاق بعض البنوك الفلسطينية لفروعها فيها، ومنها البنك العقاري. أنظر: خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية) الأمم المتحدة، مكتب الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تموز ٢٠٠٩،ص١٤.

[٦] انظر البنك الدولي: عامان بعد لندن، إعادة البدء بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تقرير المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة AD. HOC Liaison، ٢٤ أيلول ٢٠٠٧،

نسبة مبيعات تجار المدينة بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى إغلاق بعض المحال التجارية، مما زاد من ارتفاع نسبة الفقر في المدينة.[١] ولولا الدور الفعال الذي قام به مواطني فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في تكثيف زياراتهم للمدينة بشكل دائم، وبخاصة في أيام الجمع، والعطلات الرسمية والدينية، والأعياد لكانت نسبة المحال المغلقة أكثر من ذلك بكثير، كما أن القطاع الصناعي في المدينة قد أصابه الضرر بشكل واضح، وبخاصة أنه يشكل ما نسبته ١٥% من القوى العاملة في المدينة، وبلغت نسبة الانخفاض في الإنتاج من ٦٠%-٧٠%.[٢] مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدينة، والتي وصلت في عام ٢٠٠٢ (المرحلة الأولى لبناء الجدار) إلى ٢٣% من حملة الهوية الزرقاء (المقدسيين) و٣٠% من حملة هوية الضفة الغربية، وبمتوسط ٢٧% لمحافظة القدس بأكملها، مما أدى إلى وجود ما يزيد عن عشرين ألف عاطل عن العمل في المحافظة، ومما زاد ويزيد من ارتفاع هذه النسبة في القدس تحديداً هو التعامل السلبي (للمؤسسات والمصانع الإسرائيلية) مع السجناء الأمنيين المقدسيين، حيث تمتنع عن تشغيلهم.[٣]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات في المدينة هو الأكثر استهدافاً من بناء الجدار حول المدينة، وذلك لأن السيطرة على الأرض، وإقامة الأبنية لصالح المستعمرين اليهود، هو الهدف الرئيس للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمدينة، وقد قطعت إسرائيل شوطاً بعيداً في هذا المجال، وذلك باتباعها لسياسات عدة أهمها الاستيلاء على أملاك الغائبين، [٤] ووضع قيود شديدة

ص٢٠، حيث أشار البنك الدولي أن أن نسبة مبيعات بضائع الضفة الغربية في القدس الشرقية انخفضت من ٢١% إلى ١٨% بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بينما أصبحت التجارة من غزة خارج نطاق الاقتصاد المقدسي بشكل كامل.

[1]Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p115.

[٢] مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، آيار ٢٠٠٢، ص١٩.

[٣] جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

[4] Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, op. cit, p115.

ورسوم باهظة على البناء الفلسطيني في المدينة والذي يصل بالمعدل إلى حوالي ٣٠ ألف دولار أمريكي كرسوم بناء للوحدة السكنية بمساحة ١٢٠م٢.[١]

المبحث الثاني
الآثار السلبية للجدار القاتل على المياه، والبيئة، والسياحة الفلسطينية
المطلب الأول
آثاره على المياه والبيئة الفلسطينية

لا يكاد يوجد جانب من جوانب حياة الفلسطينيين إلا ولحقه الضرر البالغ من بناء الجدار القاتل، فإضافة إلى آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فقد ألحق بناؤه أضراراً كبيرة في الثروة المائية الفلسطينية، بالإضافة إلى الأضرار بالبيئة الفلسطينية أيضاً، وهو ما سوف أبينه بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

أولاً: الأثر السلبي للجدار على المياه الفلسطينية: منذ الأيام الأولى لاحتلال الضفة الغربية والقدس بعد حرب ١٩٦٧م، أدركت إسرائيل أهمية المياه الفلسطينية لتنفيذ توجهاتها الاستيطانية في تلك الأراضي، وسد حاجتها من المياه[٢]، لذلك عملت على التحكم بصورة مطلقة في المياه الفلسطينية واستخدامها، فأصدرت الأمر العسكري رقم ٩٢ لعام ١٩٦٧ في الخامس عشر من شهر آب / أغسطس من نفس العام. والذي بموجبه أخضعت القدس المحتلة

---

[١] مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية (المداخلات والملخص التنفيذي) تحرير هشام عورتاني، مرجع سابق، ص٣.

[٢] حيث تشكل أزمة المياه في إسرائيل حالة شديدة الخصوصية بين سائر دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى السياسة المائية المتبعة داخل إسرائيل، والتي تغالي كثيراً في تبديد الموارد المائية، سواء في المجال الزراعي، أو الاستخدام المنزلي، حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي في الأراضي المحتلة حوالي ٩٠ متراً معباً من الماء سنوياً. وهو أعلى من المعدل الوسطي لاستهلاك الفرد في دول أوروبا الغربية.

أنظر هرملاني، عماد، سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول / ديسمبر، ١٩٨٩، ص٦١، ويلاحظ أيضاً بأن هناك تضارباً واختلافاً حول كميات المياه المتوافرة في إسرائيل وذلك لأن إسرائيل تعتبر أية معلومات عن المياه سواء المتوفرة داخلها أو في قطاع غزة والجولان، من قبيل المعلومات السرية التي تمس الأمن القومي الإسرائيلي، أنظر في ذلك التقرير الهام الذي نشر في الأهرام المصرية بعنوان حرب المياه في الأراضي المحتلة، حسن، أميرة، رسالة تل أبيب، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢م.

والضفة الغربية والجولان لأحكام القانون المطبق في إسرائيل بخصوص المياه، وعيّنت ضابطاً عسكرياً مسؤولاً عن ذلك[1]، ثم أصدرت في نفس العام، الأمر العسكري رقم ١٨٥بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٩م والذي بموجبه منع المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وفي الجولان المحتل من حفر أي آبار دون ترخيص مسبق من الحكم العسكري، وبذلك أصبحت السلطات الإسرائيلية تتحكم فعلاً بالمياه في فلسطين، وتمتنع عن إصدار التراخيص إلا في أضيق نطاق ممكن[2]، وبعد أن بدأت إسرائيل في بناء الجدار والذي يضم في مساره مصادر الثروة المائية الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، أصبحت هذه المصادر جميعها تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ولا يحصل الفلسطينيون على قطرة واحدة منها إلا بإذن وموافقة إسرائيل.[3]

ويرى خبراء المياه بأن الضفة الغربية المحتلة تحتوي على مخزون مياه جوفية يمتاز بالوفرة والجودة، وذلك لأن أرضها صخرية، ولا تسمح بتسرب المياه، كما أن بعدها النسبي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاء هذه المياه

---

[1] Stop the wall in Palestine, (facts, testimonies, analysis and call to action, the Palestinian Environment NGO's Network (pEN Gon), June 2003, Jerusalem.

ولمزيد من التفصيل حول هذا الأمر العسكري أنظر: شحادة، رجا، قانون المحتل (إسرائيل والضفة الغربية)مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص١٥٤–ص١٥٥.

[2] حيث قدّر عدد التراخيص التي منحها الحكم العسكري ٢٣ تصريحاً فقط خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٦٧ – ١٩٩٠م. أنظر:

The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, may, 2003, p51.

وحتى في الحالات التي كانت تسمح فيها بحفر آبار ارتوازية في الضفة الغربية المحتلة، كانت تربط ذلك بعدة قيود/ من ذلك مثلاً رفض السلطات الإسرائيلية للطلب الذي تقدمت به بلدية رام الله للحصول على إذن بحفر بئر لتزويد المدينة بالمياه، ما لم تقم البلدية بتزويد المستوطنات المجاورة لها بالمياه، أو تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الإسرائيلية. أنظر:

د. سيد أحمد، رفعت، مخاطر حول الانتفاضة (سرقة الماء العربي من فلسطين وخارجها) المجلة العسكرية الفلسطينية، السنة السابعة، العدد الثاني، نيسان إبريل ١٩٩٠، ص٣٠.

[3] د. القاسم،أنيس مصطفى،جدار الكارثة، مرجع سابق، ص٩٢.

التي لا تتأثر بملوحة مياه البحر،[1] لذا فقد ظلت عين إسرائيل على هذا المخزون الجوفي، وعلى كيفية استغلاله ومنع أصحاب الأرض الأصليين من الاستفادة منه.[2] وبذلك جاء الجدار القاتل ليقطع من خلاله الإسرائيليون شوطاً كبيراً في تحقيق هذا الهدف.[3] فقد أكدت سلطة المياه الفلسطينية من أن بناء إسرائيل للجدار القاتل، سوف يؤدي إلى حرمان الشعب الفلسطيني من ١٢ مليون متر مكعب من مياه الحوض الغربي، والذي يعتبر أهم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية المحتلة، والذي تقدر طاقته المائية بـــ ٤٠٠ مليون متر مكعب، وكان يبلغ نصيب الفلسطينيين منه ٢٢ مليون متر مكعب، إلا أنه ببناء الجدار القاتل سوف يتقلص نصيبهم إلى ١٠ ملايين متر مكعب فقط.[4]، وفي حالة اكتمال بناء الجدار القاتل، فسوف تفقد الضفة حوالي ٧٠% من مساحة المنطقة

---

[1] كامل إبراهيم يوسف، جدار الضم، الفصل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص١٩٧-١٩٨.

[2] لذا فقد أكدت لجنة برلمانية إسرائيلية قامت بتقييم الأوضاع المائية في إسرائيل في تقرير رفعته للكنيسيت الاسرائيلي في شهر آذار من عام ٢٠٠٣ ضرورة اتخاذ اجراءات عملية لمنع الفلسطينيين من الاستفادة من الأحواض المائية الجوفية، أنظر:
عبد ربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥.

[3] حيث قدّرت كمياه المياه التي تنتزعها إسرائيل من الأراضي الفلسطينية حوالي ٨٥% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية أي حوالي ٢٥% من استخدام إسرائيل الكلي للمياه، ولعل هذا يفسر لنا مدى تمسك إسرائيل بالسيطرة على الموارد المائية، لذلك عندما عاد (مناحيم بيغن) من محادثات كامب دافيد الأولى مع المصريين بخصوص الحكم الذاتي في فلسطين، عيّن لجنة لدراسة موضوع المياه، والتي قدمت فيه تقريراً جاء فيه "إن السيطرة على موارد المياه ليس ضرورياً فقط من أجل استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بل أيضاً من أجل احتياجات إسرائيل المائية فيما وراء (الخط الأخضر"، أنظر:
Abu-Lughod, Ibrahim, ed, Palestinian Rights, Affirmation and Denial media press, Illions, 1982, p152.

[4] The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Report 1, produced by: The Apartheid Wall Campaign, Campaign Headquarters: Palestinian Environmental NGOs, Network, (pengon), Jerusalem, November, 2002, p19.

التي تغذي ذلك الحوض، كونه سيصبح معزولاً في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، أي تحت السيطرة المطلقة لإسرائيل.[١]

بالإضافة إلى الأضرار التي ألحقها الجدار القاتل بالثروة المائية الفلسطينية فقد ألحق الضرر أيضاً بالمواطنين من حيث إمكانية الوصول إلى المياه واستخدامها، وتوزيعها، وبخاصة بالنسبة للقرى الواقعة بالقرب منه أو في مساره، وتلك القرى المحصورة بين الخط الأخضر والجدار.[٢] ومن المرجح أن تزداد هذه الأضرار مع تقدم مراحل بناء الجدار، وفي كثير من الحالات نجد أن شبكات وآبار المياه وبيوت المواطنين تقع شرقي الجدار، في حين تقع أراضيهم الزراعية غربيه، مما أدى إلى تخفيض استهلاك المواطنين للمياه،[٣]حيث يبلغ استهلاك المواطن الفلسطيني ٨٢سم[٣] في حين يستخدم الإسرائيلي ٣٢٦.٥سم[٣]،[٤]

---

[1]Monaghan, lisa and Careccia , grazia , the annexation wall , and it's associated Regime , op. cit. 2012, p 26.

[٢]محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص٩٩، وقد جاء في بعض المصادر، أنه أثناء أعمال بناء الجدار الأولى قد تم تدمير (٣٥.٠٠٠) متر من أنابيب المياه التي تستخدم للري، والزراعة، والاستخدامات المنزلية، أنظر مركز الدراسات والاستطلاعات الاستراتيجية المستقل، www.iccp.org

[٣] من ذلك مثلاً قرية جايوس الفلسطينية، والتي يقع ستة من آبارها الارتوازية في الجانب الإسرائيلي، والتي بحسب منظمة الصحة العالمية، يستخدم المواطنون فيها ٢٣ لتراً فقط من الماء، بدلاً من ١٠٠ لتر يومياً، وهي الكمية اللازمة لتغطية احتياجاتهم المنزلية، أنظر:

Dolphin, Ray. The west bank wall (unmaking Palestine), M, 2006, p89.

[٤] وعلى الرغم من ضخامة كمية المياه التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون إلا أنهم لا يدفعون نفس ثمن المياه الذي يدفعه المواطنون الفلسطينيون، والتي قدرها بعض الباحثين بخمسة أضعاف ما يدفعه المواطن الفلسطيني. علماً بأن أثمان فواتير المياه التي يدفعها المستوطنون (على ضآلتها) مدعومة من المنظمة الصهيونية العالمية. انظر: د. بكر حسن، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، إبريل ١٩٩١، ص١٤١.

وأنظر أيضاً: كتاب منشأ القضية الفلسطينية وتطورها (١٩١٧-١٩٨٨). الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩، ص٣١٣.

وبذلك يصل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه حوالي خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة[١].

ومما لا شك فيه أن الإجراءات الإسرائيلية السابقة المتعلقة بالموارد المائية الفلسطينية سواء من حيث استخدام إسرائيل لها لتحقيق مصلحتها داخل الخط الأخضر، أو لمصلحة المستوطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة، تكون قد خالفت قواعد قانون الاحتلال الحربي، وبخاصة المادة ٤٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧[٢]، وكذلك المادة ٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.[٣]

وبما أن استخدام السلطات الإسرائيلية للموارد المائية الفلسطينية يكون على حساب المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال القيود الصارمة المفروضة على استهلاكهم للمياه، سواء للاستخدام المنزلي، أو من أجل الزراعة، مع إطلاقها ليد المستوطنين الإسرائيليين في استهلاكها، إلى الحد الذي يصل إلى ملء البرك، وحمامات السباحة، الأمر الذي جعل استهلاكهم للمياه يفوق المواطنين الفلسطينيين (حسب بعض المصادر) بثمانية أضعاف.[٤]

---

[١] د. كامل ابراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص١٩٧.

[٢] وعلى الرغم من عدم توقيع إسرائيل على اتفاقية لاهاي، إلا أنها ملزمة بأحكامها، نظراً لأنها تعتبر من قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة للجميع، بغض النظر عن التوقيع على الاتفاقية من عدمه، وقد أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية العليا قراراً بهذا الشأن، وهو القرار المتعلقة بقضية مستوطنة (إيلون موريه) وهو القرار رقم ٧٩/٣٩٠، الذي نص على أن إسرائيل ملزمة بهذه الاتفاقية لأنها جزء من قواعد القانون الدولي العرفي. انظر بخصوص وقائع وتفاصيل هذه القضية في كتاب شحادة رجا، قانون المحتل، مرجع سابق، ص٢٩-٣٤.

[٣] والتي تنص على وجب إلغاء سلطات الاحتلال لأية اجراءات تقيدية تتعلق بالممتلكات بأسرع ما يمكن، بعد انتهاء العمليات العدائية، لذا فكما يقول جيفري دلما ((إن المقصود بانتهاء العمليات العدائية هو وقف الأعمال الحربية، وليس الانتهاء الرسمي للاحتلال، ولا يعقل أن تستمر الأعمال الحربية في الأراضي المحتلة حتى الآن)).

Dillman, Jeffrey, Water Rights in The occupied Territories, Journal of Palestine Studies, Vol. XIX No.1 Autumn, 1989, p61.

[4]Richardson. John The West Bank, Aportrait, (special Studies)The Middle East Institute, Washington, D. C, 1984, pp121-122.

فهذا التمييز يعتبر في حد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتحديداً المادة ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والمادة ٢/١٧ منه.[٢]

لذلك فقد أصدرت الأمم المتحدة ممثلة بالجمعية العامة، مجموعة من القرارات التي تؤكد حق الشعوب، وسيادتها على مواردها، وثرواتها الطبيعية، من ذلك مثلاً القرار رقم (٣١١٧٥) الصادر في ١٩٧٣/١٢/١٧م الذي أكد على حق الشعوب العربية، الخاضعة للاحتلال في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية ، واستعادة هذه الموارد مع الحصول على تعويض عن نهبها، واستغلالها، والأضرار التي قد تلحق بها[٣]، كذلك القرار رقم (٣٣٣٦) الصادر في ١٩٧٤/١٢/١٧، الذي أكدت فيه الجمعية العامة على حق الدول والأقاليم والشعوب العربية الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي في السيادة على جميع مواردها، وثرواتها، وحقها في استعادتها، والحصول على التعويض عن كل ما يلحق بها من أضرار وخسائر، وكذلك القرار رقم (١٦١/٣٢) الصادر في ١٩٧٧/١٢/١٩الذي أكد على أن جميع التدابير المتخذة من قبل إسرائيل، من استغلال الموارد الإنسانية والطبيعية، وغيرها، هي تدابير غير مشروعة.[٤]

ثانياً: الأثر السلبي للجدار على البيئة الفلسطينية:-

---

[١] التي تنص على أن ((كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه، دون أي تفرقة، كما ان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز، يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على تمييز كهذا)). انظر

Adam, Michael Declaration and Israeli Occupation of The West Bank and Gaza Strip, in Abu-Lughod, Ibrahim, ed, Palestinian Rights, Affirmation and Denial Medina press, Illions, 1982, p68.

[٢] التي تنص على عدم جواز تجريد أي أحد من من ملكه تعسفاً، ولا شك بأن الاستخدام المبالغ فيه للموارد المائية الفلسطينية، يصل إلى حد تجريد الشعب الفلسطيني بأكمله من هذه الثروة الهائلة، أنظر:

Turkkaya, Atov, The Israeli use of Palestinian Water, In Palestinian Rights Affirmation and Denial, edited by Abu-Lughod, Ibrahim, first published in the USA by Medina Press, 1982, p155.

[٣] د. المجذوب، محمد، دراسة قانونية حول المشروع الإسرائيلي لقناة البحرين المتوسط والميت، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٠/١٩، أيلول سبتمبر، تشرين الأول / أكتوبر، ١٩٨٨، ص٤٥.

[٤] المرجع السابق، نفس الصفحة.

على الرغم من جسامة الأضرار التي ألحقها الجدار القاتل بالبيئة الفلسطينية، إلا أن هذا الموضوع لم يأخذ حقه من التغطية الإعلامية، أو حتى البحثية، مما أدى إلى قلة، إن لم يكن ندرة الكتابات التي تناولته.

فقد أدى بناء الجدار القاتل إلى إلحاق الضرر والتخريب في البيئة الفلسطينية ومكوناتها الحيوانية والنباتية، حيث أدى إلى تشويه المنظر الجمالي، لشكل وطبيعة الأراضي الجغرافية والديموغرافية[١]. وتكمن مخاطر الجدار القاتل على البيئة الفلسطينية، كونه عمل وسيعمل على اقتلاع آلاف الأشجار المثمرة، وبخاصة الزيتون، والتي قدّر العدد الذي اقتلع منها في المرحلة الأولى بمليون شجرة.[٢]

وتبدو أهمية هذه الأشجار للبيئة الفلسطينية كونها تعمل على تحسين نوعية الهواء، من خلال التقاطها حبيبات الغبار، واستهلاك ثاني أكسيد الكربون، وإطلاق الأكسجين، إضافة إلى مساهمتها في استدامة الحياة البرية، وذلك من خلال توفيرها الملاذ الآمن للطيور، والحيوانات الأخرى، وبالتالي الحفاظ على التنوع البيئي.[٣]

ومن الأضرار الأخرى للجدار القاتل على البيئة الفلسطينية نقص المصادر الطبيعية من غابات وأحراش، ونباتات عشبية، وأماكن مفتوحة ومتنزهات، ومراعي، وغيرها من المصادر الطبيعية والبيئية[٤].

ولم تقف الآثار السلبية للجدار القاتل عند تخريب البيئة الفلسطينية، بل إنه أدى إلى انتشار كثير من الأمراض الناجمة عن تقليص الخدمات المتعلقة بتجميع النفايات، ونضح حفر الامتصاص[٥]، وبخاصة أن معظم القرى الفلسطينية تفتقر

---

[1] The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Op. cit, p19.

[٢] د. كامل ابراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق ص٢٠٣

[3] The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Op. cit, p19.

[4] Ibid, p19.

[٥] محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص١٠٨.

إلى تمديدات المجاري العامة، وتعتمد المساكن القروية على الحفر الامتصاصية في تصريف المياه العادمة. وقد تأثرت بعض القرى الصغيرة مثل قرية (ظهر المالح) في محافظة جنين بصورة حادة، نظراً للقيود التي فرضها الجدار للوصول إلى مكبات القمامة الموجودة خارج حدود البلديات الفلسطينية.[١]

"المطلب الثاني"
آثاره السلبية على السياحة الفلسطينية، وحرية العبادة

أولاً: الآثار السلبية للجدار القاتل على قطاع السياحة الفلسطينية:

فقد ألحق الجدار القاتل أضرارا بالغةً في قطاع السياحة والآثار الفلسطينية، سواء من حيث الأضرار التي وقعت على المواقع الأثرية ذاتها، أو تلك التي لحقت بالحركة السياحية لبعض هذه المواقع، فقد أشارت بعض الدراسات، وكذلك التقارير الحكومية، وغير الحكومية، إلى أن الجدار القاتل سيبتلع الكثير من المواقع الأثرية الفلسطينية، بالإضافة إلى عزله منطقة أريحا والبحر الميت[٢]، كما أنه سيعمل على إعاقة عملية الدخول لأهم مدينتين سياحيتين في الضفة الغربية المحتلة، (القدس، وبيت لحم)، بشكل واسع، مما سيؤدي إلى فقدان الآلاف من الأسر الفلسطينية لدخلها الاقتصادي.[٣]

أما بالنسبة لمدينة بيت لحم، فتعتبر السياحة، والحج المسيحي لها هما الدعامة الإستراتيجية لاقتصاد المدينة نظراً لأن ٦٥% من عائلات المدينة تعتمد على دخل السياحة[٤]، التي تعمل على توفير الأيدي العاملة في الفنادق والمطاعم، ووكالات السياحة والسفر، بالإضافة إلى محلات بيع التحف والهدايا، والتي تشير الدراسات المتعلقة بالجدار القاتل إلى انخفاضها بشكل حاد، وبخاصة مع

---

[١] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[٢] لقد تناولت أثر الجدار القاتل على الآثار، والتراث الثقافي الفلسطيني في دراسة سابقة، منفصلة من خلال بحث بعنوان "الجدار القاتل، وآثاره السلبية على الشعب الفلسطيني" اجتماعيا، نفسيا، صحيا، تعليميا وحضاريا. "دراسة في إطار القانون الدولي العام"، وهو قيد التحكيم لغايات النشر في مجلة علمية محكمّة في الجزائر.

[٣] د. كامل ابراهيم يوسف، جدار الضم، الفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص٢٠٨.

[٤] المرجع السابق، نفس الصفحة .

الشروع في بناء الجدار القاتل حولها، حيث انخفض عدد المرشدين السياحيين العاملين في المدينة سنة ٢٠٠٤ إلى حوالي ٩٥ دليلا ومرشدا سياحيا بدلا من ٣٩٣ عام ٢٠٠٠.[١]

وأما بالنسبة لمدينة القدس العربية، فيساهم القطاع السياحي بفروعه المختلفة بحوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي، غير أن هذا القطاع ومنذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة عام ١٩٦٧، تعرض لأضرار بالغة وبخاصة في أعقاب اندلاع الانتفاضتين الأولى عام ١٩٨٧، والثانية عام ٢٠٠٠، وازداد هذا الوضع سوءا وتدهورا أثناء وبعد بناء الجدار القاتل حول المدينة، ووضع العوائق والعراقيل أمام دخول مواطني الضفة الغربية وغزة إلى المدينة المقدسة، مما أثر بشكل حاد على الدخل الناجم من السياحة الداخلية،[٢] وقد ترافق ذلك مع ضعف الدعم المالي والفني المقدم للقطاع السياحي، مما أدى إلى ضعف مقدرته التنافسية مقارنة بالمنشآت السياحة الإسرائيلية المنافسة التي حظيت بمستوى عال جدا من الدعم والامتيازات المقدمة لها من المؤسسات الحكومية الإسرائيلية وتلك التابعة للقطاع الخاص.[٣]

وتشير بعض الدراسات المتعلقة ببناء الجدار القاتل على القطاعات الاقتصادية في القدس الى ان، عدد الفنادق العربية في القدس قبل بناء الجدار كان ٤٣ فندقا، بدأت بعد بنائه بإغلاق أبوابها واحدا تلو الآخر إلى أن وصل عددها في عام ٢٠٠٣، اي بعد عام واحد فقط من الشروع في بناء الجدار في أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى ٣٧ فندقاً تقل نسبة الأشغال فيها عن ٨% فقط، مما أدى إلى تدني حجم العمالة في هذا القطاع إلى أقل نسبة مئوية شهدتها المدينة في تاريخها مما أدى إلى رفع نسبة البطالة في المدينة، إلى نسبة غير

---

[١] خمسة اعوام على ابداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية) تموز ٢٠٠٩، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، الارض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٥.

[٢] د. عورتاني، هشام (تحرير) مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية، والتجارية في القدس العربية، المداخلات والملخص التنفيذي، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وجامعه القدس، نيسان ٢٠٠٧ ص ٣.

[٣] المرجع السابق ص٤.

مسبوقة، بلغت في حدها الأقصى ٣٥%[١]، ولكن منذ بداية عام ٢٠٠٥، طرأ تحسن على هذا القطاع، انعكس إيجابا على المدينة، مما مكن بعض الفنادق الفلسطينية من العودة إلى العمل، إلا أن الإسرائيليين لم يرق لهم ذلك،فزادوا من منافستهم للفنادق الفلسطينية، وذلك بإقامة ثلاث فنادق دفعة واحدة، قريبة من الأماكن السياحية في المدينة.[٢]

ونظراً لأهمية القطاع السياحي، سواء للدخل القومي الفلسطيني، أو على مستوى المواطن الفلسطيني، وبخاصة في مدينتي بيت لحم والقدس العربية والتي هي وباعتراف الدول أعضاء المجتمع الدولي عاصمة الدولة الفلسطينية الوليدة، لذا لا بد من توفير الدعم الحقيقي والكافي لهذا القطاع من قبل الجهات الفلسطينية المختصة وبالذات وزارة السياحة[٣]، وذلك من خلال استقطاب الأفكار والمشاريع السياحية القابلة للتنفيذ في كلتا المدينتين وفي سائر المدن الفلسطينية الأثرية، والتاريخية الأخرى، مع تكثيف عقد المؤتمرات التي تروّج لذلك مدعومة بأبحاث علمية واقتصادية، تتضمن الجدوى الاقتصادية لهكذا مشاريع، وعدم الاكتفاء بطرح الأفكار العامة فقط المعتمدة على المعلومات العامة .

ولعله أيضا يوجد مجال واسع، لتعويض السياحة الداخلية الفلسطينية، وذلك من خلال توسيع نطاق التواصل مع فلسطيني عام ١٩٤٨، اقتصاديا، وتجاريا، واجتماعيا، (والذي اثبت جدواه بحق) خلال السنوات الماضية في تدعيم الاقتصاد المقدسي، وذلك من خلال تشجيع التدفق السياحي من هذه المناطق للأماكن المدنية، والأثرية، الإسلامية والمسيحية، كذلك من خلال تشجيع إقامة مشاريع سياحية، وتجارية مشتركة، بالإضافة للعمل على إقامة، وتوفير مساكن للمواطنين الفلسطينيين من أبناء منطقة فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، سواء

---

[١] جويلس، نائلة، وأبو السعود عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، مرجع سابق، ص١٤.

[٢] المرجع السابق ص ١٥.

[٣] نظرا لان السياحة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المدينة المقدسة حيث تشكل ما نسبته ٥٨% من النشاطات الاقتصادية في المدينة .

أنظر : تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس الشرقية، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيار، ٢٠٠٢، ص ١٩.

للطلبة أو العاملين منهم في منطقة القدس، تعوضهم عن التوجه للسكن في غربي القدس.[١]

ثانياً: الآثار السلبية للجدار على حرية العبادة:-

فقد أدى بنائه إلى التأثير بشكل سلبي على الحقوق الدينية للمواطنين الفلسطينيين، وحرمهم من الوصول إلى أماكن العبادة المقدسة في مدينة القدس، سواء المسلمين أم المسيحيين، وبذلك أصبح الجدار أداة أخرى في يد سلطات الاحتلال لانتهاك حرية العبادة للمواطنين.[٢]

فقد أكد تقرير رسمي صادر عن وزارة الأوقاف الفلسطينية بان مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، ظل سلوكاً ثابتاً للاحتلال في جميع مراحل الصراع (العربي – الإسرائيلي)[٣].

وقد ازدادت حدة هذه القيود، والانتهاكات لحرية العبادة أثناء وبعد بناء الجدار القاتل، بحيث ارتبط دخول مواطني الضفة الغربية لمدينة القدس، لأداء العبادة بوجوب الحصول المسبق على تصريح من السلطات الإسرائيلية لدخول المدينة، والتي تمنحها لهم في أضيق نطاق ممكن.[٤] ولا تخرج عن هذه القاعدة

---

[١] د. عورتاني، هشام،، مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية، مرجع سابق ص ٥.

[٢] كامل إبراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص٢٠٩.

[٣] قدم هذا التقرير سرداً تاريخياً مفصلاً لجميع الاعتداءات التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية و/أو المتطرفون اليهود ضد هذه المقدسات، بدءاً من الحريق المدبر ضد المسجد الأقصى المبارك بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢١، وانتهاءاً بالحفريات المقصودة تحت وحول المسجد الأقصى المبارك، مما يهدد بانهياره، وذلك تحت ذريعة محاولة البحث عن آثار الهيكل المزعوم، أنظر المرجع السابق، ص٢١٠-٢١١.

[٤] وهذا مما أدى إلى هبوط حاد في أعداد المسلمين الذين يتمكنون من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، فمثلاً خلال شهر رمضان المبارك في عام ٢٠٠٥، لم تسمح السلطات الإسرائيلية إلا لخمسون ألف بالوصول إلى المسجد بدلاً من مائمة وخمسون ألف مصلٍ، أنظر:

The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, East Jerusalem, U.N office for the coordination of

(أي دخول المدينة بتصريح مسبق) إلّا في المناسبات الكبرى، مثل أيام الجمع خلال شهر رمضان المبارك بالنسبة للمسلمين، وفترة أعياد الميلاد والفصح بالنسبة للمسيحيين،[١] وحتى في حالة الحصول على التصاريح لأداء العبادة، فقد يفاجأ المواطنون، بقرارات الإغلاق الفجائية للمدينة المقدسة، مما يحول دون دخولهم إليها، وقد أشارت بعض التقارير بهذا الشأن بأن عام ٢٠٠٦ مثلاً تخلله ١٧٧ يوماً من الإغلاق[٢]، وفقاً لعمل ميداني، وملاحظات من برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، وهو برنامج تابع لمجلس الكنائس العالمي، ونتيجة لهذه الإغلاقات، اتجه العديد من المسيحيين إلى كنائس قريبة من سكناهم، وأصبح آخرون لا يحضرون أي قداس ديني، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد المصلين،[٣] وبذلك نتج عن بناء الجدار القاتل، وما رافقه من حرمان من حرية العبادة، والقيود الصارمة على حرية التنقل، حركة هجرة قوية من مدينة بيت لحم، حيث يشكل عدد المسيحيين فيها ما نسبته أقل من ٢% من مجمل السكان، علماً بأن نسبتهم (وفقاً لأقوال رئيس الكنيسة اللوثرية الإنجيلية في الأردن والأراضي المقدسة) كانت في عام ١٩٤٨ ٢٠% من مجمل السكان[٤].

ومما لاشك فيه أن القيود على حرية العبادة، الناجمة عن بناء الجدار تشكل انتهاكاً واضحاً لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، من ذلك مثلاً المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، التي أعطت للمحتل أن يفرض القيود على بعض الحقوق كإجراء أمني، شريطة أن لا يؤثر ذلك الإجراء على الحقوق الأخرى بما فيها الحق في

Humanitarian Affairs, (OCHA), occupied Palestinian Territory, January 2008, update No. 7, 2nd edition, p83.

[١] بحسب معطيات مكتب الإرتباط التابع للحكومة الإسرائيلية في مدينة بيت لحم، فقد أصدر في عام ٢٠٠٨ ٣٩.٢٢٠ تصريح ممثلاً بذلك انخفاض بنسبة ٣٠% بالمقارنة مع ٥٤.٨٦٦ تصريح، صدر في العام السابق، أنظر:
خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية)، مرجع سابق، ص١٣ وص٥٠.

[2]The human Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, Op. cit, p39.

[3]Ibid, p39+p52.

[4] Ibid, p39+p52.

العبادة،[1] كذلك فإنها تشكل خرقاً لمبدأ حظر العقوبات الجماعية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من نفس الاتفاقية،[2] يضاف إلى ما سبق أن القيود التي ترد على حرية العبادة فيها خرق لمبدأ التناسبية التي تدّعي الحكومة الإسرائيلية، ومحكمة العدل الإسرائيلية العليا التزامها به في بناء الجدار، ذلك ان مبدأ التناسبية يقتضي قيام توازن يقتضي قيام توازن بين الفائدة العسكرية المتوخاة من بناء الجدار، والأضرار الناجمة عنه،[3] فحرمان المواطنين من أداء الحق الإلهي في العبادة، لا يتناسب البتة مع الغاية المبتغاة من بناء هذا الجدار القاتل.

كذلك فإن القيود السابقة على حرية الوصول إلى أماكن العبادة، فيها تمثل انتهاكاً واضحاً لقانون حقوق الإنسان الدولي، من ذلك مثلاً المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي يعتبر العمود الفقري للشرعية الدولية لحقوق الإنسان)، التي تنص على حرية التنقل، وخرقاً للمادة (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.[4]

وبما أن هذه القيود تضعها السلطات في مواجهة المواطنين الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين، في حين لا تفرضها على المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في نفس المناطق من أراضي الضفة الغربية، بل توفر لهم كل سبل الراحة في

---

[1] Azarov, Velentina, Al-Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law , 2011, p11.

[2] ولا ينفي وصف العقوبة الجماعية عن تلك الإجراءات المتعلقة بحرية العبادة، كون إسرائيل تمنح بعض آلاف من التصاريح لمواطني الضفة الغربية، مسلمين ومسيحيين، في بعض المناسبات الدينية، إلا أنها في الوقت نفسه، تحرم باقي المواطنين الذين يقدر عددهم بمئات الآلاف من الأشخاص من أداء هذه العبادة وبذلك نجد أن الواقع العملي على الأرض يشهد عكس ما تدّعيه إسرائيل، فقد ورد على لسان شمعون بيريس عندما كان وزيراً للخارجية ما يلي ((ما قلته أن القدس مغلقة سياسياً، ومفتوحة دينياً، لن نقوم ببناء جدار برلين في قلب مدينة القدس، ولن نمنع حرية العبادة)). أنظر: مقابلة في صحيفة الجيروساليم بوست بتاريخ ١٩٩٤/٧/١م.

[3] Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op. cit, p48.

[4] التي نصت على أن (لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل الإقليم حق حرية التنقل فيه...) ونصت الفقرة الثالثة من نفس المادة على أنه لا يمكن فرض قيود على هذه الحرية، إلا داخل حدود ضيقة فقط.

الوصول إليها بما فيها شق الطرق، وإقامتها القطار الخفيف في مدينة القدس المحتلة، من أجل تسهيل وصول المستوطنين في مدينة القدس إليها، وإلى حائط البراق، المقدس لديهم، والذي يطلقون عليه (حائط المبكى)، فإن هذا يشكل تمييز عنصري واضح، مما يشكل خرقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.[1]

[1] Azarov, Velentina, Al-Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law , 2011, p17.

الخاتمة والتوصيات

كان الهدف من هذه الدراسة، أبرز الامور التالية :-

أولاً: إن بناء إسرائيل للجدار القاتل، جاء من أجل تحقيق أهداف متعددة، قد يكون أهمها على الإطلاق ضمان السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك خلافاً لكثير من القرارات الدولية، التي صدرت بإدانة استنزاف الموارد الطبيعية وبخاصة الثروة المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، إضافة إلى تحقيق هدف اقتصادي واضح، وهو إلحاق وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، لتحقيق مصالحها الاقتصادية الذاتية على حساب المواطن الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: لم تقف الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الوطني فحسب بل إنه عمل على ضرب وتخريب السياحة الفلسطينية لصالح الشركات والفنادق السياحية الإسرائيلية، إضافة للقيود الصارمة التي فرضتها على حرية التنقل لأداء الصلوات، والعبادات في المساجد والكنائس الهامة في المدن الفلسطينية، منتهكة بذلك قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبناءً على ما سبق فإنني أوصي بما يلي:-

أولاً: بالنظر إلى الآثار الكارثية لهذا الجدار على كافة المواطنين الفلسطينيين، والسلطة الوطنية الفلسطينية على حد سواء، لذلك يتعين أن يتم التعامل معه بحجم الآثار الكارثية الناجمة عنه، وعليه يجب على الجهات القانونية الفلسطينية في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وبخاصة نقابة المحامين ضرورة مواجهته قانونياً وقضائياً، وأن تبدأ حالاً بإعداد ملفات قانونية معمقة حول الجدار، وآثاره السلبية، وحصر الأضرار الناجمة عنه في كافة الجوانب، لتكون هذه الملفات جاهزة عند الطلب، أو عند الحاجة إليها من قبل المفاوض الفلسطيني أو القيادة السياسية الفلسطينية العليا.

ثانياً: بما أن القضاء على الآثار السلبية للجدار القاتل لا يكون إلا بإزالته، تطبيقاً واحتراماً للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، وتنفيذاً للرأي الاستشاري الهام، الذي صدر بشأنه عن محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، ولكن إلى أن يتحقق ذلك يمكن القيام بعدة إجراءات عاجلة لمقاومة هذه الآثار والتغلب عليها. وتتلخص بما يلي:-

(أ) على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك المؤسسات الدولية أن يعملوا على إيجاد فرص عمل للمتضررين من بناء الجدار، مع إعطائهم الأولوية في سياسات التشغيل والتوظيف، ليتدبروا أمورهم المعيشية بأسلوب أخلاقي، ومهني، يرقى إلى مستوى تضحياتهم الجمة.

(ب) لا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات العاجلة، والفورية، لتعويض فقدان الدخل، أو محدوديته، وذلك من خلال القيام بمشاريع صغيرة ومنها مشاريع الاقتصاد المنزلي، وذلك من خلال تأمين مِنح و/أو قروض صغيرة وميسرة بدون فائدة، أو بفائدة قليلة، لتسهيل قيام النساء بمشاريع اقتصادية منزلية، تساهم في تغطية احتياجات الأسرة، وكذلك المجتمع المحلي الفلسطيني.

(ت) لابد أن يتزامن ذلك مع تكثيف وتوسيع مساهمة المؤسسات الدولية في إدخال المواد الضرورية للإنتاج، من أجل الاستهلاك المحلي، وبخاصة أن هذه المؤسسات لديها القدرة على الحصول التصاريح اللازمة بطرق أسرع، وأضمن من المواطن العادي، والمؤسسات المحلية.

(ث) يتعين على المؤسسات الدولية وبخاصة العاملة داخل الخط الأخضر أن تستمر، بل وتوسع من مطالبتها وضغطها على السلطات الإسرائيلية لإزالة الحواجز، وفتح الطرق و البوابات المغلقة، ليتمكن المواطنين من القيام بأعمالهم بسهولة، ويسر من أجل تأمين حياة كريمة لأسرهم، وبخاصة أن هنالك قناعة متزايدة لدى المواطنين الفلسطينيين، بان الجهد المبذول من تلك المؤسسات في هذا الاتجاه، لا زال دون الدور المأمول.

ثالثاً: بالنسبة لمدينة القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية الوليدة، فعليها أن توائم وضعها مع ما فرضه عليها الجدار القاتل من متغيرات في ظل عدم ممارسة السلطة الفلسطينية لدورها في المدينة بشكل فاعل، وعدم وجود قيادة سياسية موحدة، لإدارة ورعاية شؤون مواطنيها، بعد وفاة (فارس المدينة) المناضل المرحوم فيصل الحسيني، وهنا فإن القطاع الخاص في المدينة، هو القادر على التحرك بحرية أكثر للمساعدة في التغلب على الآثار القاتلة للجدار على المدينة المقدسة ومواجهتها.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

د. موسى دويك

القدس الشريف

٢٠١٤/٢/٢٣م

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

(أ) باللغة العربية

١) بارات، كلودي، تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (٣٧)، كانون الأول، ٢٠٠٤

٢) التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

٣) جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، ٢٠٠٨.

٤) حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، ١٩٩٠.

٥) خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية) تموز ٢٠٠٩، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦) أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية)، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، ٢٠٠٧.

٧) شحادة، رجا، قانون المحتل (إسرائيل والضفة الغربية) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

٨) عبدربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي، وفاق، ط١، تشرين ثاني، ٢٠٠٤.

٩) د. القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، بحث منشور في كتاب الجدار العازل الإسرائيلي، فتوى محكمة العدل الدولية "دراسات ونصوص، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران /يونيو ٢٠٠٧.

١٠) د. كامل، ابراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! الناشر باحث للدراسات، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٥.

١١) مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، أيار ٢٠٠٢.

(ب) باللغة الإ ٔ بليزية

1. Abu-Lughod, Ibrahim, ed, Palestinian Rights, Affirmation and Denial media press, Illions, 1982.

2. Adam, Michael Declaration and Israeli Occupation oif The West Bank and Gaza Strip, in Abu-Lughod, Ibrahim, ed, Palestinian Rights, Affirmation and Denial Medina press, Illions, 1982.

3. Azarov, Velentina, Al-Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law , 2011

4. Case Study on the Village of Al-Nabi Saleh, Repression of non-violent protest in the occupied Palestinian territory, Al-Haq, Ramallah, 2011

5. Dillman, Jeffrey, Water Rights in The occupied Territories, Journal of Palestine Studies, Vol. XIX No.1 Autumn, 1989.

6. Dolphin, Ray. The west bank wall (unmaking Palestine), Pluto press, London Ann Arbor, M, 2006.

7. Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory "protection of private property under international humanitarian and human rights law, published by Wolf Legal publishers, 2005.

8. Monaghan , lisa and Careccia , grazia , the annexation wall , and it's associated Regime , second edition, Al – Haq – June 2012.

9. Muller, Andreas Th, A wall on the green line? Israel's wall project under scrutiny, 3rd, updated and previsededition, a publication of the alternatives center, May 2006.

10. Richaedson. John The West Bank, Aportrait, (special Studies)The Middle East Institute, Washington, D. C, 1984.

11. Stop the wall in Palestine, (facts, testimonies, analysis and call to action, the Palestinian Environment NGO's Network (pEN Gon), June 2003, Jerusalem.

12. The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Report 1, produced by: The Apartheid Wall Campaign, Campaign Headquarters: Palestinian Environmental NGOs.

13. The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, East Jerusalem, U.N office for the coordination of Humanitarian Affairs, (OCHA), occupied Palestinian Territory, January 2008, update No. 7, 2nd edition.

14. The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, may, 2003.

15. The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, A follow-up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group "HEPG" And the Local Aid Coordination Committee "LACC" Update No.3, November 30, 2003

16. Turkkaya, Atov, The Israeli use of Palestinian Water, In Palestinian Rights Affirmation and Denial, edited by

Abu-Lughod, Ibrahim, first published in the USA by Medina Press, 1982.

17. Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, ed by Sorkin Michael, Puplished by The New press, New York, 2005.

ثانياً: أبحاث ودراسات باللغة العربية

١) أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٤.
٢) تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، ٢٠٠٣.
٣) أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد ٣، نيسان، ٢٠٠٤.
٤) حسن، أميرة، حرب المياه في الأراضي المحتلة، صحيفة الأهرام المصرية، ١٩٩٠/٨/٢.
٥) د. المجذوب، محمد، دراسة قانونية حول المشروع الإسرائيلي لقناة البحرين المتوسط والميت، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٠/١٩، أيلول سبتمبر، تشرين الأول / أكتوبر، ١٩٨٨.
٦) د. سيد أحمد، رفعت، مخاطر حول الانتفاضة (سرقة الماء العربي من فلسطين وخارجها) المجلة العسكرية الفلسطينية، السنة السابعة، العدد الثاني، نيسان إبريل ١٩٩٠.
٧) د. عورتاني، هشام (تحرير) مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية، والتجارية في القدس العربية، المداخلات والملخص التنفيذي، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وجامعة القدس، نيسان ٢٠٠٧.
٨) هرملاني، عماد سياسة إسرائيل المائية، وأثرها على مستقبل التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول، ديسمبر ١٩٨٩.
٩) كتاب، إيلين، جدار الفصل العنصري والعائلات الفلسطينية، آليات التكيف والمواجهة.
١٠) المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة AD. HOE Liaison، 24 أيلول ٢٠٠٧

ثالثاً: قرارات المحاكم

١) محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ومرافعة شفوية، ٢٣ شباط/ فبراير، ٢٠٠٤.

٢) كتاب القوانين الإسرائيلية لسنة ١٩٨٠، القرار رقم ١٩٨٠/٨/٥.

رابعاً: مجلات، صحف، مواقع الألكترونية

١) مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف ٢٠٠٦.

٢) مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٨.

٣) مقابلة لشمعون بيريس في صحيفة الجيروساليم بوست بتاريخ ١٩٩٤/٧/١م.

٤) الموقع الالكتروني محور الرياض: www.alriyadh.com

٥) أخبار الوطن، www.egyptiaongreans.com

٦) فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www.falasteen.com

٧) جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www.minfo.gov

٨) أمين نت. www.amin.org

Abstract

Since its establishment, Israel has persisted to use hideous violations of international law to terrorize the Palestinian people, to drive them off their land so as to realize the Zionist motto of "A land without people for a people without land". In so doing, it committed numerous massacres, confiscated land to colonize it with settlements and settlers. One of its means to achieve this aim was to begin to construct the racial segregation wall in 2002 on the Occupied Palestinian Territory (OPT). This has had a disastrous impact on the Palestinian civilians and people in the several aspects and especially the economic. It also has had a clear dire impact on the Palestinian water resource and the environment as well as the tourism industry which is the main source of income for Palestinians especially in historical cities such as Jerusalem, Bethlehem and Jericho.

To elucidate the above, this study is divided into two parts, each with a list of demands:

Part One:The Negative Impact of the Lethal Wall on Palestinian Civilians and the Economy

First demand: Concerning its negative impact on the macro and micro economies

First: Its effect on industry and commerce

Second: Its effect on Palestinian agriculture and labour

Second demand: Concerning its negative effect on Palestinian civilians

First: Its negative economic effect on Palestinians in the West Bank

Second: Its negative economic effect on Palestinians in Jerusalem

Part Two: The Negative Impact of the Lethal Wall on Palestinian Water, Environment, Tourism and the Right to Worship

First demand: Its negative effect on Palestinian water and environment

Second demand: Its negative effect on Palestinian tourism and the right to worship

Conclusion: Results and Recommendations